الأنباء
الخميس 30 مايو 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

ضمن التعديلات التي يبحثها الأعضاء الأحد المقبل

استجواب مدير عام البلدية وهيئة تحكيم للنظر في رفض اعتراض الوزير صدور ميزانية المجلس بقانون ملحق بالميزانية العامة للدولة

وجه رئيس المجلس البلدي زيد العازمي الدعوة للأعضاء لحضور الاجتماع التنسيقي الأحد المقبل، وذلك لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون البلدية 5/2005.

وقد تضمنت الدعوة مذكرة بالتعديلات المقترحة والمتضمنة التالي:

من حيث ان دراسة العلاقة القانونية والادارية والتنظيمية بين بلدية الكويت والمجلس البلدي ومناطق التداخل والتشابك في الاختصاص لها أهمية كبرى في بيان مواطن الخلل القانوني في دور المجلس المنوط به الرقابة على كل أداء الجهاز التنفيذي للبلدية، فكلما كان دور المجلس البلدي في الرقابة على أداء الجهاز التنفيذي قويا وله أدوات رقابية واضحة ومحددة يخشاها القائمون على الجهاز التنفيذي كلما كان أداء الجهاز التنفيذي ملتزما بأحكام القانون بعيدا كل البعد عن الالتواء والتحايل والفساد، وذلك لأن هناك جهة رقابية ومحددة تمكنه من القيام بهذا الدور، مما حصره في مجرد تصريحات وبيانات لا تجد لها آذانا صاغية من قبل الجهاز التنفيذي الذي أصبح بعيدا عن مرمى الحساب والمساءلة.

زيد العازمي

وتمثل البعض الآخر في تبعية المجلس البلدي ماليا وإداريا للجهاز التنفيذي مما خلق نظاما عجيبا ومستغربا لا مثيل له في كل القوانين المقابلة المنظمة لجهات رقابية بأن يكون الرقيب تحت رحمة المراقب في كل ما يتعلق بشؤونه المالية الإدارية. كما تمثل البعض الآخر في القيد الذي وضعه القانون على كاهل المجلس بألا يصدر قراراته في الموضوعات المعروضة عليه إلا بعد دراستها من قبل الجهاز التنفيذي مع عدم إشراكه في هذه الدراسات في مراحلها الأولية.

كما تمثل بعضها أيضا في السلطة الرقابية لوزير الدولة لشؤون البلدية في الاعتراض على قرارات المجلس البلدي وبدون ذكر أسباب ما أصبح معه قرار المجلس البلدي في توصيفه القانوني الصحيح قرار معلق على شرط ممثل في موافقة الوزير عليه ومن بعده مجلس الوزراء في حال تمسك المجلس بقراره المعترض عليه من قبل الوزير مع عدم تحديد القانون فترة يتعين على مجلس الوزراء الرد خلالها في مثل هذه الحالات مما بات معه تمسك المجلس بقراره المعترض عليه من قبل الوزير نوعا من العقاب للمجلس على هذا التمسك.

خاصة أن القرارات التي تحال لمجلس الوزراء يتم الرد عليها من قبله خلال سنوات.

الأمر الذي أدى الى ظهور آثار سلبية على أداء المجلس البلدي وعلى أداء مرافق البلدية وانتظامها.

ولسد النقص والقصور اللذين كشف عنهما التطبيق العملي للقانون الحالي على نحو ما سلف أعد التعديل المرفق لمعالجة الأمور السابقة بما يدعم الدور الرقابي للمجلس وإيجاد الأدوات التي تمكنه من ذلك والتأكيد على استقلالية المجلس البلدي ماليا وإداريا عن الجهاز التنفيذي.

التعديلات المقترحة على نصوص القانون 5 لسنة 2005م

● المادة 14 من القانون: تعديل نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة إلى ما يلي:

فإذا تمسك المجلس بقراره بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، يحال الأمر الى هيئة تحكيم برئاسة أحد مستشاري محكمة الاستئناف وممثلا عن الوزير المختص وممثلا عن رئيس المجلس البلدي، وتنظر الهيئة في الطلب في موعد لا يتجاوز عشرين يوما من تاريخ وصول الأوراق الى قلم الكتاب في إحدى دوائر محكمة الاستئناف، ويعتبر قرارها نهائيا غير قابل للطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن المقررة قانونيا، ويسري بشأن تلك الهيئة أحكام تنظيم القضاء وقانون المرافعات المدنية والتجارية.

● تعديل المادة 17 من القانون لتكون كالتالي: تنظيم الأمانة العامة للمجلس بقرار من الرئيس بعد موافقة مكتب المجلس، ويتضمن هذا القرار الاحكام التفصيلية الخاصة بالشؤون الادارية والمالية وشؤون الموظفين، ويرأس الامانة للمجلس أمين عام يعين بقرار من الرئيس، ويشرف الأمين على شؤون الامانة العامة وموظفيها ويتولى الإشراف على تحضير وإعداد جدول أعمال المجلس وتدوين محاضر جلساته، ويعرض ذلك على رئيس المجلس لإقرارها، ويسأل الأمين العام عن شؤون الأمانة العامة وموظفيها أمام الرئيس، ويتولى في ذلك الصلاحيات التي تقررها القوانين واللوائح لوكيل الوزارة في شؤون وزارته وموظفيها. ويكون للأمين العام مساعد أو أكثر يقوم بمعاونته في أداء أعماله ويكون بدرجة وكيل وزارة مساعد.

● تضاف المادة 20 مكررا ويكون نصها ما يلي: مدير البلدية مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ قرارات المجلس البلدي ويحق لكل عضو أن يوجه إليه استجواب في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصاته.

ويجوز أن يؤدي الاستجواب الى طرح موضوع الثقة بالمدير العام، ويكون سحب الثقة بالأغلبية الذين يتألف منهم المجلس.

● يضاف فصل بعد المادة 23 من القانون تحت عنوان ميزانية المجلس وحسابه الختامي:

مادة 23 مكررا (أ)

يقر المجلس ميزانيته السنوية في حدود الاعتماد المدرج بهذا الخصوص في ميزانية الدولة بالاتفاق مع الحكومة.

وتصدر ميزانية المجلس بقانون ملحقة بميزانية الدولة العامة وتسري في شأن ميزانية المجلس الأحكام الخاصة بميزانية الدولة.

مادة 23 مكررا (ب)

بعد صدور القانون الخاص بميزانية المجلس البلدي يودع الاعتماد المخصص لها بميزانية الدولة في الجهة التي يختارها مكتب المجلس، ولا يصرف من هذا الاعتماد إلا بإذن من رئيس المجلس أو من ينوب عنه في ذلك.

مادة 23 مكررا (ج)

تسري في شأن الاعتمادات الإضافية للمجلس البلدي الأحكام المقررة بالمادتين السابقتين في شأن ميزانية المجلس.

مادة 23 مكررا (د)

بعد نهاية السنة المالية تعد الأمانة العامة الحساب الختامي للمجلس ثم يحيله الرئيس الى مكتب المجلس للنظر فيه قبل عرضه على المجلس لمناقشته وإقراره، وتتبع في إقرار الحساب الختامي وإصداره الاجراءات المتبعة في إقرار ميزانية المجلس وإصدارها.

يناقشها كبار مسؤولي البلديات الخليجية خلال ورشة في العاصمة الأردنية

إستراتيجية عمرانية موحدة لدول «التعاون»

جانب من المشاركين في الاجتماع بمشاركة م. أحمد الصبيح وحضور سفيرنا لدى الأردن د. حمد الدعيج

عمان: واصل كبار مسؤولي البلديات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال الورشة المقامة في العاصمة الأردنية «عمان» تحت عنوان « التحديات والأولويات المتصلة بإستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة في دول الخليج العربية» والتي تنظمها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «الهابيتات»، حيث تعرضوا لأوراق العمل التي تلخص تجارب البلدان الخليجية ورؤية كل دولة في إيجاد إستراتيجية عمرانية خليجية.

الصبيح: التخطيط العمراني الجيد يخدم الأجيال المقبلة ولن نفرط في تراثنا

وعبر مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح عن ارتياحه لأعمال الورشة التي تأتي تنفيذا لتوصيات وزراء البلديات الخليجية، مؤكدا أن التخطيط العمراني الجيد للمدن أمر يخدم الأجيال المقبلة ويجعلها تتذكر الآباء والأجداد بنوع من الفخار، مضيفا: ونحن وإن كنا نتطلع إلى إقرار خطة تنفيذية تكون اطارا عاما لإستراتيجية عمرانية إلا أننا في الوقت ذاته علينا عدم التفريط في تراثنا عند الأخذ بتجارب الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها.

وقال مدير إدارة البلديات بمجلس التعاون لدول الخليج العربية م.عيد الخالدي: إن المشاركين في الورشة سيحددون جدولا زمنيا لإطار عام يمكن من خلاله تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية العمرانية الخليجية، كما سيتم تحديد مقومات نجاح مشاريع تكاملية في مجال التخطيط الاستراتيجي تم تنفيذها على مستوى العالم عموما والمشاريع التي تم تنفيذها بين ألمانيا والدنمارك خصوصا فضلا عن مشاريع متكاملة تم إنجازها في بلدان الاتحاد الأوربي في مجال التخطيط العمراني، كما سنعمل على وضع خطة تطويرية لتأهيل كوادر خليجية في ذات المجال.

من جهته، قال مدير إدارة المخطط الهيكلي في البلدية م.سعد المحيلبي: إن ترجمة المخططات الهيكلية في برنامج تنموي بمراحل محددة يعد من أبرز التحديات التي تواجه البلدية.

وأضاف المحيلبي في تصريح لـ «كونا» أن عملية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية لتجنب التعارض والتأخير في انجاز المشاريع تعد ايضا من التحديات التي تواجه البلدية لاسيما عند الحديث عن الخدمات التعليمية والصحية والمرافق المتعلقة بالبنية التحتية.

عمادي: خطة متكاملة في قطاعات البلدية استعداداً لموسم السفر والعطلة الصيفية

كشف مدير عام البلدية بالوكالة م.عبدالله عمادي عن حزمة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الرقابية ضمن استعداداتها لموسم السفر والعطلة الصيفية وما يواكبهما من الزيادة المرتقبة للإقبال على المحلات الغذائية والمطاعم والكافيتريات ومحلات السوبر ماركت من قبل الجمهور، لافتا إلى أنه من منطلق حرص بلدية الكويت على سلامة الأغذية المتداولة في جميع المؤسسات والمنشآت الغذائية ومطابقتها للاشتراطات الصحية كان لابد من تكثيف الرقابة عليها نظرا لما تسببه ارتفاع درجات الحرارة بدورا رئيسيا في تسريع عملية فساد الأغذية في حال عدم حفظها في الأماكن غير المناسبة أوالمهيئة صحيا.

وأكد عمادي في تصريح صحافي أن البلدية وجريا على عادتها السنوية في مثل تلك المواسم فإنها وضعت خطة محكمة ومتكاملة من خلال قطاعاتها الثلاثة التي تشمل «العاصمة والجهراء»، «الفروانية والأحمدي»، «حولي ومبارك الكبير» بهدف مواجهة أي مخالفات أو تجاوزات من قبل بعض أصحاب المحلات الغذائية إلى جانب تكثيف عمليات الرقابة والمتابعة الميدانية على مختلف الأنشطة الغذائية والأخرى ذات العلاقة بتداول وتخزين وتوزيع الأغذية بغرض التأكد من التزامها بالاشتراطات الصحية الخاصة بتخزين وتداول المواد الغذائية وقواعد النظافة العامة لضمان وصولها للمستهلك بشكل صحي وآمن.

وأشار إلى أن عمليات الرقابة الغذائية ستشمل المحلات الغذائية في مطار الكويت الدولي نظرا لزيادة حركة المسافرين وكذلك الأسواق المركزية والجملة والمطاعم التي يزداد ارتيادها من قبل زوار الدول المجاورة للكويت، موضحا أن الحفاظ على صحة وسلامة الجميع مسؤولية، ومن واجبنا كمسؤولين أن نكون على قدر تلك المسؤولية وأن التدابير التي تقوم بها الأجهزة الرقابية ما هي إلا من أجل تحقيق السلامة للجميع.

ولفت إلى أن عمليات التفتيش ستشمل أيضا عددا من الإجراءات لضمان تطبيق الاشتراطات الصحية، منها التأكد من الحفظ الجيد للغذاء بناء على معرفة الظروف المناسبة لتخزين كل نوع من المواد الغذائية لحمايته من التلوث، لافتا إلى أن المواد الغذائية المجمدة أو الجافة والمغلفة والتي عادة تعرض في المحلات الغذائية تتأثر بدرجات حرارة الحفظ المطلوبة، ويأتي دور الرقابة الفعال للتأكد عمل أجهزة التبريد والتجميد بكفاءة عالية ومستمرة مع التأكد من توافر البديل في حالة عطلها بهدف حفظ تلك المواد بخواصها الطبيعية.

وأوضح عمادي في تصريحه على أهمية توفير وسائل النقل المطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل البلدية في حالات نقل الأغذية بجميع حالاتها تجنبا للانعكاسات السلبية التي تؤثر على على تلك المواد في حال نقلها بوسائل نقل غير مرخصة، لافتا إلى أن الأجهزة الرقابية في القطاعات الثلاثة تتابع هذه الظاهرة عن كثب خاصة في ظل الارتفاع في درجات الحرارة واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين لقوانين وأنظمة البلدية.

م. عبدالله عمادي

إغلاق مطعم ومصبغة وتحرير 8 مخالفات في حولي

أسفرت الحملات التفتيشية الميدانية التي نفذها مفتشو فريق الطوارئ التابع لفرع بلدية محافظة حولي على المطاعم الواقعة في نطاق الأسواق المركزية في عدد من المناطق بالمحافظة وترأسها رياض الربيع عن غلق مطعم وإحدى المصابغ إلى جانب تحرير 8 مخالفات.

رياض الربيع

وقال رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية حولي رياض الربيع في تصريح صحافي ان سبب غلق المحلين يعود إلى ما تم ضبطه من مخالفات تعرض صحة المستهلكين للخطر المتمثل في وجود الصراصير والحشرات الزاحفة بأرضية وزوايا تلك المحلات بشكل كثيف، مشيرا إلى أن فريق المفتشين تمكن من تحرير 8 مخالفات منها مخالفتين لعدم التقيد بقواعد النظافة العامة في أماكن تداول الأغذية و3 مخالفات للعمل قبل الحصول على شهادة صحية إلى جانب 3 مخالفات لتشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية.

وأشار الربيع إلى أن مفتشي الفريق قاموا بغلق تلك المحلات المخالفة لقوانين وأنظمة البلدية، لافتا إلى أن صحة وسلامة المستهلكين أمانة في عنق كل عضو في فريق طوارئ حولي مشيرا إلى استمرار تنفيذ الحملات التفتيشية المفاجئة على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة طبقا لبرنامج العمل اليومي لمفتشي النوبات التابع للفريق بهدف بث الطمأنينة في نفوس المستهلكين.

وأضاف أن جهاز الطوارئ بالمحافظة متواجد على مدار الساعة وأن جميع المواد الغذائية المتداولة والمعروضة للبيع تخضع للرقابة الدورية المشددة من خلال عمليات التفتيش الدقيقة للمحلات والأسواق الغذائية إلى جانب أخذ العينات العشوائية من تلك المواد وفحصها مخبريا لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

غلق من قبل البلدية